



بلاغ صحفي - 17 سبتمبر 2019

تنظيم جيد للدور الأول من الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها ومشاركة شعبية في تراجع.

تونس في 17 سبتمبر 2019- خلصت بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات إلى أنّ تنظيم يوم الاقتراع للانتخابات الرئاسية التي جرت في 15 سبتمبر، قد سار بطريقة جيدة، و في أجواء هادئة ومنظمة.

وصّح السيد فابيو ماسيمو كاستالدو، رئيس البعثة ونائب رئيس البرلمان الأوروبي الذي قدّم للصحافة الاستنتاجات الأولى لفريق الملاحظين حول المسار الانتخابي الجاري أنّ " الهيئة العليا المستقلة للانتخابات قامت بالتحضيرات بطريقة ناجعة، وذلك بالرغم من التقليص في الروزنامة الانتخابية الذي فرضته الانتخابات الرئاسية السابقة لأوانها". وأضاف السيد كاستالدو أنّ " هذا الدور الأول يعتبر مرحلة أخرى في بناء الديمقراطية التونسية التي تفرض نفسها كمثال في المنطقة".

وتقيّم بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات عمليتي التصويت والفرز بالشفافية في غالبية المكاتب ال 510 التي تمت ملاحظتها. حيث كانت البعثة متواجدة في 27 مركز تجميع لمتابعة عملية تجميع النتائج. وقد برهنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، إلى حدّ الآن على استقلاليتها وحيادها، وحافظت على ثقة الأطراف المتداخلة.

كانت الحملة الانتخابية تعدّية وقد تمّ احترام الحريات الاساسية، وذلك بالرغم من حالة الطوارئ الساري بها العمل. ومكّنت أنشطة الحملة على الميدان ووسائل التواصل الاجتماعي إلى جانب المعلّقات الإشهارية بصفة عامة المترشحين من البروز.

ومع الإقرار التام باستقلالية السلطة القضائية، سجّل البعثة أنّ السلطات المعنية لم تتخذ التدابير اللازمة لكافة المترشحين حتى يتسنى لهم القيام بحملة انتخابية في كنف احترام مبدأ تكافؤ الفرص المنصوص عليه في القانون التونسي.

غطت وسائل الاعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة الحملة بطريقة واسعة. وقد استجاب تنظيم أول مناظرات تلفزيونية في تاريخ البلاد إلى جزء من تطلعات المواطنين في الحصول على المعلومة.

لم يتم احترام منع الحملات الانتخابية على وسائل الاعلام المسموعة والمرئية غير المرخص لها. واتسم النشاط على مواقع التواصل الاجتماعي خلال الحملة باللجوء المكثف الى المعلومات المغلوطة. علاوة على ذلك، أدى غياب إطار قانوني ملائم لرصد الحملة على الانترنت إلى نقص في شفافية تمويل الحملات على مواقع التواصل الاجتماعي.

آلية مراقبة الحسابات البنكية الخاصة بالحملة الانتخابية لا تضمن تكافؤ الفرص بين المترشحين، بحكم أنها آلية بطيئة للغاية. إضافة إلى ذلك، فإن تقليص آجال الطعون التي فرضها التعديل الأخير للقانون الانتخابي بهدف احترام الآجال الدستورية على إثر وفاة الرئيس السبسي، قد يؤثر على الحق في ممارسة طعن فعّال.

تقوم بعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات، التي حلت بتونس منذ يوم 23 اوت 2019، بملاحظة مختلف مراحل المسارات الانتخابية، الرئاسية منها والتشريعية، وستضل متواجدة في تونس إلى غاية الإعلان عن النتائج النهائية.

للاتّصال ببعثة الاتحاد الأوروبي لملاحظة الانتخابات بتونس 2019:

آلان شابوه -الملحق الصحفي

alain.chabod@moeuetunisie2019.eu - +216 28 489 683/ +216 56 832 009